

حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً
بيروت، الجمهورية اللبنانية
17-16 نيسان/أبريل 2019

أتوجه بخالص الشكر إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لغربي آسيا "الاسكوا" وإلى كافة المنظمين على دعوتهم لي للمشاركة في هذا الاجتماع الهام. خصوصاً وقد حضرت مؤخراً إلى الدورة 63 للجنة وضع المرأة

لقد طُلب مني تناول موضوع الفقر، والبرامج الخاصة بمكافحته والتي تؤثر بشكل خاص على النساء والفتيات في العالم بصفة عامة والمجتمع العربي على الخصوص، وأيضاً كيفية معالجة التحديات، والفرص الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، التي تؤثر على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للنساء والفتيات.

لحصول على رؤية شاملة. من خلال المراجع التي اعتمدها والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات التي تناولت بتحليل هذا الموضوع).

سأركز خلال هذا العرض على :

- واقع الفقر في الدول العربية
- التركيز على المغرب كنموذج
- الوقوف على الأولويات والتحديات

لقد حقق العالم العربي تقدماً حقيقياً في العديد من المجالات والقطاعات المرتبطة بموضوع الفقر . ويتجلى ذلك في :

تم تطوير برامج التعليم الابتدائي الشامل والتي مكنت المنطقة العربية من تقدم في مجال الالتحاق بالتعليم ، خصوصاً بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً .

كما يمكن ملاحظة المساواة بين الجنسين في الولوج للتعليم بكل مستوياته (الثانوي الجامعي) بل يمكن ملاحظة تفوق النساء في مجالات علمية متعددة . وأيضاً في مجال التكنولوجيا . لكن لازالت النساء والفتيات ، في المناطق المهمشة الفقيرة ، لا يتمتعن بهذا الحق نظراً لغياب الظروف المواتية (البنية التحتية / العقلية السائدة) مما يترتب عن ذلك تزويج الفتيات ، او استغلالهن في الاعمال المنزلية ، كما يعتبر معدل مشاركة النساء في القوى العاملة منخفض في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، حيث يبلغ 25%، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 50% .

لكن تظل النساء في وظائف غير رسمية ، فمن بين 3 ملايين عاملة نشيطة جديدة سنويًا في العالم العربي ، نجد الثلثين لا يجدن إلا وظائف غير رسمية ؛ وبذلك تتعمق الفجوة الخاصة بالمساواة ، في لبنان كثلا نجد 37% من العاملين هم مهاجرون ، معظمهم غير رسميين: 18% من السوريين ، 6% من الفلسطينيين و 13% من الجنسيات الأخرى ، وتتألف بشكل رئيسي من عاملات المنازل من إثيوبيا أو إندونيسيا.

في البحرين، تبلغ حصة المهاجرين 73 ٪. معظمهم لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية رغم وضعهم القانوني.

ومع ذلك، تتميز معظم الدول العربية بتفاوت كبير في الدخل، عادة بين مالكي العقارات أو المديرين الذين تستخدمهم الشركات الدولية من جهة والكثير من الأشخاص الذين يقومون بمهام بسيطة و يتقاضون أجورهم الزهيدة بدون تصريح . ، والمسألة تزداد حدة عندما يتعلق الأمر بالنساء المهاجرات واللاجئات (لبنان / ليبيا / سوريا) بالعكس نجد في المغرب أن الحرمان يمس المواطنين أكثر ،

لكن ما يثير الدهشة في التسعينيات ، أن النساء كانت لديهم إمكانية الوصول للعمل في الاقتصاد الزراعي ، أو العمل في المجال الحضري إذا كان لديهم تعليم ثانوي.

غيرت الهجرة الجماعية الوضع: بمجرد وصول النساء القرويات إلى المدن، وجدوا أنفسهن في وضعية هشاشة أثرت على سكنهن وجعلتهن عرضة للاعتداءات الجنسية ، مما قلص مشاركتهن الفعالة في الاقتصاد باستثناء بعض البلدان العربية (المغرب / تونس / الخليج / الجزائر). اغلبية النساء يعملن في القطاعات العمومية؛ بحيث يحصلن على عقود حقيقية و ضمان اجتماعي، خصوصا في قطاعات الصحة و التعليم.

ما هي أكثر السياسات العامة مثالية حتى الآن لمكافحة عدم المساواة في العالم العربي؟

بعد الاستقلال اعتمدت بعض الدول العربية سياسات لمكافحة عدم المساواة كالتعليم المجاني للجميع، الصحة للجميع، الكهرباء للجميع، تخطيط استخدام الأراضي، وما إلى ذلك. وقد تقلصت التفاوتات العامة بين المناطق بدرجة كبيرة.

لكن الآن تغيرت المقاربة . إذ انخفض الاستثمار العام. وأصبحت الإعانات وخدمة الديون تأخذ جزءًا كبيرًا من ميزانيات الدولة.

ارتفعت نسبة سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يعيشون في فقر مدقع من 2.7 في المائة في عام 2013 إلى 5 في المائة في عام 2015 ، مما يعني أن عدد الفقراء قد زاد في عامين من 9.5 مليون إلى 18.7 مليون. وهذا راجع إلى الصراع والحروب التي عرفتها المنطقة ، وخاصة في سوريا واليمن وليبيا وغيرها من المناطق ، .

في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تعمل 20% فقط من النساء في سن العمل. تمثل النساء حاليا 21 ٪ فقط من القوة العاملة وتساهم فقط 18 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و اتسعت الفجوة بين الجنسين من سوق العمل "التقليدي" إلى باقي المجالات الاقتصادية

بالنسبة للولوج إلى الخدمات الصحية ، نلاحظ انخفاض معدلات وفيات الأمهات في العالم العربي بمعدل 60% في العشرين سنة الماضية. وهذه النسبة قابلة للارتفاع حسب المختصين بثلاث مرات عما كان عليه الحال منذ عشرين سنة .

كما تم إحراز تقدم في مجال مشاركة المرأة في المجال السياسي. وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المعني بالفوارق بين الجنسين، ا لذي أكد إن معدل مشاركة النساء في هذا المجال قد زاد بأكثر من الضعف منذ عام 2006، لكنه لا يزال منخفضاً للغاية. كما يبلغ متوسط نسبة النساء العاملات في البرلمان 25٪ في العالم، لكن 7٪ فقط منهن في العالم العربي.

المغرب كنموذج

لقد أطلقت المملكة المغربية منذ بداية الألفية الثالثة عمليات طموحة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدعم من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، مصحوبة بإصلاحات إقليمية وقرت فرصاً اقتصادية جديدة للجهات.

كل هذه الإصلاحات استهدفت معالجة التحديات المرفوعة من قبل المملكة، وذلك على غرار: استقرار الاقتصاد الكلي؛ كفاءة المؤسسات؛ التكامل الدولي والإقليمي للاقتصاد؛ التنمية الصناعية؛ تشغيل الشباب والنساء؛ التماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر. حيث ساهمت هذه الإصلاحات في تدعيم نسبة النمو التي بلغت 5٪ كمعدل متوسط خلال العشرية الأخيرة، وكذا انخفاض معدل الفقر الذي انتقل من 15.3٪ إلى 4.2٪ خلال سنة 2001، ومن 22.8٪ إلى 11.5٪ خلال سنة 2014.

بالنسبة لقطاع التعليم، فقد أحرز المغرب تقدماً معتبراً، حيث سجل معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الفترة الممتدة بين السنة الدراسية 2007-2008 و2014-2015 ارتفاعاً من 91.4٪ إلى 99.1٪ على الصعيد الوطني ومن 89.1٪ إلى 98.5٪ بالنسبة للفتيات. في حين عرفت المناطق القروية، خلال نفس الفترة، زيادة انتقلت من 89.4٪ إلى 98.3٪.

و تشهد عملية تشغيل النساء في المغرب العديد من الانتهاكات في الحقوق، مثل عدم وجود عقود الشغل أو التغطية الصحية أو التعويضات عن الاشتغال خصوصاً في المناطق القروية، حيث 73.6٪ من النساء العاملات في المناطق القروية لا يحصلن على أجور. كما أن مقتضيات قانون الشغل لا تحمي فئات عريضة من النساء العاملات، خصوصاً العاملات المنزليات، حيث يوجد عدد كبير من الفتيات صغيرات السن. فقد سُجل في سنة 2010 ما بين 60.000 و80.000 من العاملات المنزليات تقل أعمارهن عن 15 سنة، حوالي ثلثهن لم يذهبن قط إلى المدرسة، ونصفهن في حالة انقطاع عن الدراسة.

هذا، وعلى الرغم من إقرار المغرب لتشريعات خاصة بالعاملات المنزليات في غشت 2017، فإنها بقيت دون تطبيق من قبل مفتشي الشغل الذين لا يمكنهم التدخل إلا في حالة وجود شكاية، وذلك لغياب ترخيص لمراقبة المنازل على غرار المقاولات

وفيما يتعلق بالتكوين المهني، فقد اعتمد المغرب سنة 2016 استراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات لتطوير شعب التكوين المهني. حيث يهدف هذا الورش الطموح إلى ضمان الحق في التكوين المهني للجميع، في كل مكان ومدى الحياة، كما يعتزم تكوين 10 ملايين مغربية ومغربي، بما في ذلك 200.000 شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في أفق سنة 2021.

وفي الجانب المتعلق بالولوج إلى الخدمات الصحية، فقد تم تسجيل تحسن في المؤشرات الصحية، حيث شهدت سنة 2014 تحسناً في معدل متوسط العمر عند المغاربة ليصل إلى 75.5 سنة، وهو ما يمثل زيادة تقارب 5.2 سنوات في عقد من الزمن. كما سجل معدل وفيات الرضع انخفاضاً بلغ 28.8 لكل 1000 ولادة حية دون سنة من العمر في عام 2011 (40 في سنة 2003-2004)، و30.5 لكل 1000 طفل من الأطفال أقل من 5 سنوات (47 لكل 1000 طفل في 2003-2004).

ويكتسي تعميم نظام التغطية الصحية للسكان المغاربة أهمية خاصة في السياسات الاجتماعية، حيث بلغ معدل الاستفادة من جميع الأنظمة نسبة 60٪ مقابل 53٪ في سنة 2015، وذلك بفضل نظام المساعدة الطبية (راميد) الذي استفاد منه ما يقارب 10.4 مليون شخص سنة 2016، كما تم إحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

وفي إطار مشروع توسيع التغطية الاجتماعية والصحية لغير المستفيدين منها، تم إحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المزاولين لنشاط خاص، وذلك بعد تقديم المشروع للمناقشة بكل من مجلس النواب ومجلس المستشارين اللذين صادقوا عليه في نوفمبر 2017. وتعزيزاً لهذا المسار، تمت المصادقة على القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً في يونيو 2017.

لقد كرس دستور يوليو 2011 في الفصل 19 المساواة والإنصاف بين الرجل والمرأة، مما شكل منعطفاً تاريخياً في مسار تعزيز حقوق المرأة. كما شكلت مقتضياته الدستورية سابقة في العالم العربي الإسلامي، تم تعزيزها بالآليات المؤسساتية التي تدعو إلى احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، من أجل إقرار مواطنة فعالة، وتكريس سمو الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية.

في هذا الإطار، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب سنة 2015 تقريره الموضوعاتي حول "وضعية المساواة وحقوق الإنسان بالمغرب: وإعمال غايات وأهداف الدستور" أشار فيه إلى أن تحقيق المساواة والمناصفة بين الرجال والنساء لازال أمراً بعيد المنال مادام المغاربة مستمرين في التمييز بينهم، ومادامت المرأة تحرم من تكافؤ الفرص في التعليم والتشغيل، ناهيك عن استبعادها من مراكز صنع القرار. ووفقاً لنفس تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، صُنّف المغرب في تقرير فجوة النوع أو الفجوة الجنسانية العالمية (المنتدى الاقتصادي العالمي 2014) في المرتبة 133 متأخراً عن تونس (المرتبة 123) والجزائر (المرتبة 126) ومصر (المرتبة 129).

ما هي مستويات الأولوية في السياسات العامة التي يجب الإعلان عنها للتخفيف من أوجه عدم المساواة في المغرب؟

يجب علينا أن نعالج بقوة أوجه عدم المساواة في الفرص والقدرات، وأن نكافح بقوة أوجه اللامساواة من أجل تصحيح الثغرات الهيكلية التي يتعدى منها الإقصاء الاجتماعي والتهميش. ستكون هناك حاجة لرعاية وتعليم الطفولة المبكرة لتنمية قدراتهم البدنية والعقلية والاجتماعية والعاطفية. الأخذ بعين الاعتبار للاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة، مثل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، شرطاً أساسياً لضمان الإنصاف والمساواة في الفرص والمساهمة في النهاية في بناء التنمية الاجتماعية المتناغمة للبلد. ينبغي أن تعالج الإجراءات المتوخاة في هذا المنظور بشكل حتمي مشكلة وصول هذه الطبقات الضعيفة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المحيطة بالمدن، المناطق الريفية وفي المناطق الجبلية. لضمان فعاليتها واستدامتها، ينبغي أن تركز سياسة الحماية الاجتماعية على الحلول الملموسة للخروج المستدام من الفقر، من خلال تشجيع النشاط، لتجنب الاعتماد على عمليات النقل والحفاظ على حالة الضعف الشديد. يعد استخدام نهج متكامل ضرورياً لمواءمة شبكات الأمان الاجتماعي المختلفة وزيادة فعاليتها كأدوات لمكافحة الفقر والخطر، مما يجعل من الممكن تعظيم التأثير على السكان المستفيدين. وينطبق الشيء نفسه على تحسين نوعية الخدمات العامة الأساسية، والتي هي في طليعة التعليم والصحة. وضع مسألة الشمول بين الجنسين وإدماج الشباب في صلب السياسات العامة لمكافحة عدم المساواة يتطلب توسيع نطاق الثروة الوطنية حتمياً تعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما عن طريق رفع معدل مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، بهدف تعبئة ملحق النمو الناتج عن المشاركة القوية للمرأة في الجهد الإنتاجي. ينبغي تحقيق هذه المشاركة الأوسع من خلال الوصول إلى التدريب والتوظيف والتمويل، وكذلك مناصب صنع القرار في القطاعين العام والخاص. ينبغي إيلاء أهمية خاصة للفئات في مواجهة التحديات المتعددة التي تواجهها هذه الفئة. بالتأكيد، تم إحراز تقدم كبير على مدى السنوات القليلة الماضية لتحسين وضع

الشباب، من خلال الاستجابات التي تركز على تحسين الإشراف الاجتماعي والثقافي، ودعم قوي للتدريب و التوظيف، وكذلك تشجيع الشباب. روح المبادرة. سيكون بناء قدرات الشباب مناسباً لتعزيز ثقافة مدنية خالية من العيوب يمكنها تحصين هذه الشريحة المهمة من المجتمع ضد الخطابات المنحرفة والمثيرة للإحباط. وضع مكافحة اللامساواة في سياق مشروع اجتماعي يشمل جميع الجهات الفاعلة. ستستفيد مكافحة اللامساواة من التركيز على نهج أكثر تشاركية يسمح بمشاركة جميع القوى الحيوية في كل بلد.

ما هي التحديات والآفاق الخاصة بإخراج النساء بشكل دائم من الفقر وتزويدهن بمستوى معيشي لائق، وحماية اجتماعية ، والحصول على الخدمات الصحية ، والتعليم ... وأخيرا ، العيش كمواطنة.

- تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية المتعلقة بحقوق المرأة، وتلك المتعلقة بحماية العمال المهاجرين، والاتجار بالنساء، والعاملين في المنازل، وكذلك على جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ; بيان برنامج عمل بكين ;.

تحقيق كل هدف من الأهداف

- التنمية المستدامة بحلول عام 2030
- تغيير قوانين الأسرة أو قوانين عدم المساواة في الميراث
- تنظيم حملات وقوانين لتشجيع الرجل على احترام المرأة ، ومعاملتها على قدم المساواة ، وتقاسم العمل المنزلي والوالدي.
- تشجيع الفتيات على التحرك نحو المهن العلمية أو ما يسمى الذكورية،
- تعزيز وصول المرأة إلى التعليم و التدريب،
- وضع برامج متكاملة لمكافحة الفقر من خلال تطبيق النوع الاجتماعي؛
- تطوير خدمات رعاية الطفولة المبكرة وخدمات التعليم والصحة العامة،
- ضمان السكن اللائق والغذاء للجميع
- الخروج من اقتصاد السوق من خلال تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- وضع قوانين و برامج لمكافحة العنف،
- السماح للنساء بالوصول بشكل متزايد إلى مناصب صنع القرار على المستويات السياسية والنقابية في الإدارة، وتطبيق المساواة بين الجنسين في جميع مناصب صنع القرار؛
- إشراك المرأة في السياسات والاستراتيجيات العامة الوطنية لمكافحة الفقر؛

غزلان بنعاشر

Vice Presidente NGO

Jossour Forum of Moroccan Women